

ملخص تقرير النفقات الجبائية لسنة 2015

لتقدير كلفة النفقات الجبائية تم خلال سنة 2015 إعداد جرد 399 تدبيرا استثنائيا .

و تجدر الإشارة إلى أن عدد التدابير التي تم حذفها برسم سنة 2015، على إثر إلغائها أو في إطار إعادة تعريف النظام المرجعي، قد بلغ 13 تدبيرا بمبلغ 4.887 مليون درهم. كما تمت إضافة 10 تدابير جديدة.

وقد بلغ عدد التدابير التي تم تقييمها لأول مرة 9 تدابير و يقدر مبلغ التقييم ب 1.647 مليون درهم.

و يقدر الانخفاض الذي عرفته النفقات الجبائية برسم سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 بنسبة 6,7% و ذلك ناتج أساسا عن حذف التدبير المتعلق بالتخفيض من الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغرى و المتوسطة والتي تقوم بالرفع من راسمالها، وقد بلغت قيمة هذا التدبير 2.579 مليون درهم.

يقدر مبلغ النفقات الجبائية التي وقع تقييمها سنة 2015 ب 32.088 مليون درهم عوض 34.407 مليون درهم سنة 2014، مسجلا بذلك نسبة انخفاض قدرها 6,7%.

وتمثل حصة النفقات الجبائية 15,5% من مجموع الموارد الضريبية سنة 2015 مقابل 17,4% سنة 2014. أما حصتها في الناتج الداخلي الخام فقد بلغت 3,2% سنة 2015 مقابل 3,7% سنة 2014.

وهكذا انتقل عدد التدابير التي تم إحصاؤها من 402 تدبيرا سنة 2014 إلى 399 تدبيرا سنة 2015، منها 300 تدبيرا كانت موضوع تقييم سنتي 2014 و 2015.

وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها 75,2% سنة 2015 مقابل 74,6% سنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت في حدود 30,3% سنة 2005.

الجدول 1 : تقييم التدابير الاستثنائية

بيان	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير 15/14
- عدد التدابير التي تم إحصاؤها	402	412	402	399	-0,7%
- عدد التدابير التي تم تقييمها	284	302	300	300	0,0%
- المبلغ بملايين الدرهم	36 238	33 284	34 407	32 088	-6,7%

وقد تم تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة على الشكل التالي:

الجدول 2 : تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة

بملايين الدرهم

نسبة التغيير 15/14	تقييم 2015		تقييم 2014		الضريبة
	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
-2,5%	45,6%	14 632	43,6%	15 006	- الضريبة على القيمة المضافة
-30,5%	17,8%	5 698	23,8%	8 196	- الضريبة على الشركات
1,3%	10,7%	3 448	9,9%	3 404	- الضريبة على الدخل
7,5%	18,4%	5 909	16,0%	5 499	- واجبات التسجيل و التنبير
3,5%	4,2%	1 360	3,8%	1 313	- الرسوم الداخلية على الاستهلاك
5,3%	3,2%	1 041	2,9%	988	- الرسوم الجمركية
-6,7%	100,0%	32 088	100,0%	34 407	المجموع

ونلاحظ من خلال الجدول أن مبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة و التي تمثل الحصة الكبرى للنفقات الجبائية (45,6 % سنة 2015 مقابل 43,6 % سنة 2014)، قد انتقل من 15.006 مليون درهم سنة 2014 إلى 14.632 مليون درهم سنة 2015.

و إذا ما استثنينا من هذا المبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بتخفيض الأسعار، فإن مبلغ التقدير يرتفع إلى 12.650 مليون درهم سنة 2015، أي بمعدل 86,5 % من مجموع النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة.

و بالنسبة للضريبة على الشركات فقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بها 5.698 مليون درهم سنة 2015، مسجلة نسبة انخفاض قدرها 30,5 % مقارنة مع سنة 2014 . وقد استفادت المقاولات من غالبية هذه النفقات و ذلك بنسبة 91,5 %.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل فقد بلغت 3.448 مليون درهم، و همت على وجه الخصوص الأسر بنسبة 62,1 % .

وقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بواجبات التسجيل و التنبير، 5.909 مليون درهم، أي بنسبة 18,4 % من مجموع النفقات، و تهم بالأساس النشاطات العقارية بنسبة 44,8 %.

و تتمثل هذه النفقات بالنسبة للمستفيدين في الجدول التالي:

الجدول 3 : المستفيدين الرئيسيون

بملايين الدرهم

2015				2014			المستفيدين
الحصة	المبلغ	الحصة	العدد	الحصة	المبلغ	العدد	
57,8%	18 553	44,1%	176	59,9%	20 599	177	المقاولات
8,0%	2 563	4,3%	17	8,0%	2 765	18	من بينها:- المنعشون العقاريون
7,5%	2 407	2,8%	11	7,3%	2 503	13	- المصدرون
27,8%	8 921	26,1%	104	27,5%	9 462	106	الأسر
13,8%	4 428	14,0%	56	11,8%	4 060	56	المرافق العامة
0,6%	186	15,8%	63	0,8%	287	63	آخرون
100,0%	32 088	100,0%	399	100,0%	34 407	402	المجموع

يتبين من الجدول أنه في سنة 2015 استقادت المقاولات بنسبة 44,1 % من التدابير الجبائية التي تم إحصاؤها، فيما استقادت الأسر من 26,1 % منها، مسجلة انخفاضا قدره على التوالي 0,6 % و 1,9 % بالمقارنة مع سنة 2014.

يتمثل تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل قطاع فيما يلي:
الجدول 1 : القطاعات الرئيسية

المبلغ بملايين الدرهم

2015					2014			القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	المبلغ	تدابير تم تقييمها	إحصاؤها	
22,1%	7 093	35	10,8%	43	7 427	37	44	- النشاطات العقارية
10,6%	3 400	21	6,3%	25	3 428	19	26	- الفلاحة، الصيد البحري
10,4%	3 352	14	4,5%	18	3 115	14	18	- الاحتياط الاجتماعي
9,0%	2 882	10	4,3%	17	2 691	9	17	- المرافق العامة
7,9%	2 520	23	7,5%	30	5 049	24	29	- امتيازات مشتركة لكافة القطاعات
7,6%	2 436	12	3,0%	12	2 682	13	13	- الصناعات الغذائية
7,5%	2 407	8	2,8%	11	2 503	9	13	- التصدير
6,3%	2 014	36	11,8%	47	1 360	33	45	- الوساطة المالية
4,8%	1 534	39	13,0%	52	1 560	39	52	- الصحة و العمل الاجتماعي
4,2%	1 336	15	5,5%	22	1 307	15	21	- قطاع النقل
2,7%	870	3	0,8%	3	937	4	4	- الكهرباء و الغاز
2,0%	641	20	6,8%	27	606	19	27	- المناطق

2015					2014			القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
1,4%	459	4	1,0%	4	435	4	4	- صناعة السيارات والصناعات الكيماوية
0,5%	173	4	1,0%	4	167	4	4	- السياحة
0,5%	165	4	1,0%	4	180	4	4	- النشر، الطباعة
2,5%	805	52	20,1%	80	960	53	81	- قطاعات أخرى
100,0%	32 088	300	100,0%	399	34 407	300	402	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن النشاطات العقارية هي الأكثر استفادة من التدابير الاستثنائية وذلك ب 43 تدبيراً بلغ ما تم تقييمه منها 35 تدبيراً بمبلغ 7.093 مليون درهم سنة 2015. و تمثل هذه النشاطات 22,1 % من النفقات الجبائية التي تم تقييمها سنة 2015.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاء من جميع الضرائب و الرسوم لفائدة برامج السكن الاجتماعي الجاري تنفيذها، التي تمثل حصتها 54,9% من مجموع النفقات المرتبطة بالنشاطات العقارية، فقد بلغت 3.895 مليون درهم منها 3.062 مليون درهم تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة و 504 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الشركات 328 مليون درهم تتعلق برسوم التسجيل و 1 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الدخل.

و بلغت التدابير الإضافية المخولة للمقاولات المصدرة ما مجموعه 2.407 مليون درهم من النفقات الجبائية سنة 2015، همت 88,9 % منها الضريبة على الشركات.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 22 تدبيراً استثنائياً، 15 من هذه التدابير تم تقييمها بمبلغ 1.336 مليون درهم سنة 2015 منها:

- 316 مليون درهم بالنسبة لعمليات النقل الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر 14%؛
- 725 مليون درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على الاستهلاك.

في حين بلغت النفقات الجبائية المخولة لقطاع الطاقة 870 مليون درهم سنة 2015، أي بنسبة 2,7 % من مجموع النفقات، وتعود هذه النفقات إلى الضريبة على القيمة المضافة (236 مليون درهم) و إلى الرسوم الداخلية على الإستهلاك (634 مليون درهم).

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالأنظمة الضريبية التفضيلية التي تستفيد منها بعض المناطق، فقد بلغت 641 مليون درهم سنة 2015، و يهم مبلغ النفقات المتعلقة بمنطقة طنجة 50 مليون درهم برسم الضريبة على الشركات و 54 مليون درهم برسم الضريبة على الدخل.

واستفاد القطاع السياحي من النفقات الجبائية بمبلغ 173 مليون درهم سنة 2015. وهذه النفقات ناتجة بالأساس عن تطبيق معدل 17,5 % بالنسبة للمنشآت الفندقية فيما يخص جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية (47 مليون درهم).